

دراسة إستراتيجية لتنمية ولاية بنزرت في أفق 2030:  
المرحلة الثالثة : ملخص التقرير التآليفي



التقرير النهائي

فيفري 2018

**Samef**

***Pour le consulting et le développement***

S.A. Au Capital de 220.000 DT – RC : B11068-1997-Tunis – Code TVA : 0649N/A/M/000

23, Rue Emir AbdElKarim – 1082 – Mutuelleville, Tunis, Tunisie

Tél. 00 216 71 287 837 Fax 00 216 71 286 922 e-mail : [tr@top.com.tn](mailto:tr@top.com.tn) / [samef@samef.com](mailto:samef@samef.com)

## الفهرس

3	تذكير حول أهداف الدراسة: نحو إرساء مخطط من مجلت التنمية بولاية بنزرت:
3	تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي لولاية بنزرت:
4	الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لولاية بنزرت
7	تقييم الوضع الاقتصادي لولاية بنزرت : أهم المؤشرات
7	قطاع الصناعة بولاية بنزرت
7	قطاع الفلاحة بولاية بنزرت
7	قطاع الصيد البحري
7	قطاع السياحة
8	قطاع الصناعات التقليدية
8	قطاع الثقافة
8	تقييم الوضع البيئي لولاية بنزرت
8	الوضع البيئي
9	تقييم الوضع الاجتماعي لولاية بنزرت
9	قطاع النقل
9	قطاع التربية والتعليم العالي
9	قطاع الصحة
10	قطاع التشغيل والتكوين المهني
10	تقييم وضعية التهيئة الترابية لولاية بنزرت
11	ولاية بنزرت تفي بمواجها إشكاليات تنموية
12	مقدرات التنمية بولاية بنزرت
12	أبرؤية إستراتيجية للتنمية بولاية بنزرت
13	إستراتيجية وآفاق التنمية بولاية بنزرت لتأفق سنة 2030
13	المشاريع المهيكلة المقترحة لولاية بنزرت
15	مثال لأحد المشاريع المهيكلة
18	لوحات القيادة: أدوات متابعة وتقييم الإستراتيجية
18	عناصر الواجب اعتمادها للتعريف بالمشاريع التنموية وجلب الاستثمارات

## تذكير حول أهداف الدراسة: نحو إرساء مخطط مندمج للتنمية بولاية بنزرت:

تقدّم هذه الوثيقة خلاصة صياغة إستراتيجية مندمجة لتنمية ولاية بنزرت في أفق 2030 في بعدها:  
 - بعد التشخيص التقييمي للوضع الاقتصادي والاجتماعي للولاية وتعرف الإمكانيات المتاحة والقابلة للتنميين عند صياغة الإستراتيجية المطلوبة.  
 - بعد تحديد التوجهات الإستراتيجية والبرامج العملية الملائمة على امتداد الثلاث خماسيات ومخططات تنفيذها وكذلك تحديد التأثيرات المرتقبة لهذه البرامج والأهداف المراد تحقيقها من خلالها.

## تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي لولاية بنزرت:

اهتم التشخيص الاقتصادي والاجتماعي لولاية بنزرت بمختلف قطاعات الإنتاج والخدمات وكذلك البنى التحتية واللوجستية الداعمة لتنمية الجهة.  
 تم تقديم الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لولاية بنزرت باعتبارها مميزات مثمّة للجهة و عوائق مؤثرة على تنميتها و تتطلب وضع برامج للتحسين و لمعالجة الصعوبات و المشاكل المطروحة.  
 من خلال نقاط القوة ونقاط الضعف تم استحضار إمكانيات النمو على كل من المدى القصير وال المدى المتوسط و المدى البعيد وكذلك الأخطار والصعوبات الكفيلة بالحد من نمو الجهة وتأخيرها.  
 نقاط القوة ونقاط الضعف والإمكانيات المتاحة والمخاطر المستنتجة من التشخيص تمت بمساهمة كل الأطراف الفاعلة وقد مكن ذلك من تحديد التوجهات التنموية الممكنة استغلالها لفائدة الولاية على الخماسيات القادمة ومن تحديد رؤية تنموية تمثل خارطة طريق لصياغة مخطط تنمية مندمجة.  
 وقد تم عند صياغة مخطط الأهداف الأخذ بعين الاعتبار الوسائل التنظيمية والمعدات اللوجستية الفنية والمادية الواجب توفيرها للحصول على النتائج المرتقبة.  
 أما الجزء الثاني من التشخيص فقد تمّ التطرق فيه إلى خصوصيات التنظيم الفضائي الجهوي: استغلال الأراضي، شبكة المدن، وضع الشريط الساحلي، التقسيم لمناطق متجانسة.  
 تم في هذا الجزء إبراز التحديات الأساسية التي تواجهها تنمية بالجهة:

- حماية المحيط والتراث
- التحكم في الضغط العقاري والمنافسة على الأراضي
- دعم الانفتاح والاندماج الإقليمي
- التنمية البشرية
- العدالة الاجتماعية والترايبية
- تعزيز جاذبية الجهة
- وغير ذلك

و في النهاية وقع النظري التأثيرات المستقبلية المحتملة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي على تطور أوضاع ولاية بنزرت في أفق 2030.

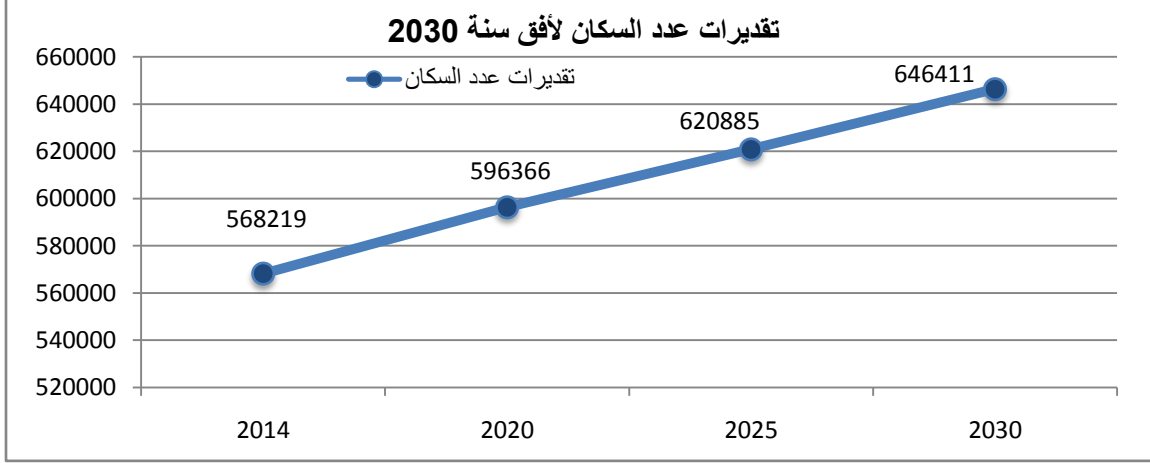
## الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لولاية بنزرت

الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لولاية بنزرت	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدد جملي للسكان: 568219</li> <li>● كثافة سكانية: 151.3 ساكنا في كم مربع</li> <li>● نسبة تحضر 65.25 %</li> <li>● معدل النسبة السنوية لارتفاع عدد السكان: 0.81%</li> <li>● عدد العائلات: 142532</li> <li>● نسبة عدد المنازل بالنسبة للعائلة الواحدة 1.22</li> </ul>	<b>المؤشرات السكانية (سنة 2014)</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تقع ولاية بنزرت بشمال البلاد التونسية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا ولايات أريانة وباجة ومنوبة.</li> <li>● مدينة بنزرت هي عاصمة الولاية وهي مقسمة إلى 14 معتمدية و6 بلدية.</li> <li>● تبلغ مساحتها 3685 كم مربعا وتمتد شواطئها على طول 200 كم. بها 3 بحيرات: بحيرة بنزرت وبحيرة إشكل ومركب بحيرات غار الملح. إضافة إلى مصب وادي مجردة.</li> <li>● المعدل السنوي لدرجات الحرارة: 22.75 درجة</li> <li>● المعدل السنوي للتساقطات: يتراوح بين 400 و800 مم.</li> </ul>	<b>الوضع الجغرافي والتقسيم الإداري</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● 274 مؤسسة صناعية تشغل أكثر من 10 أشخاص.</li> <li>● 172 مؤسسة مصدرة</li> <li>● 10 مناطق صناعية موزعة على 8 معتمديات وتمسح مجتمعة حوالي 250 هك</li> <li>● فضاءات صناعية ذات بعد وطني ودولي: القطب التنافسي ببنزرت وفضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت.</li> <li>● 45858 موقع شغل</li> <li>● قطب للصناعات الثقيلة: شركة اسمنت بنزرت وشركة تكرير النفط وشركة الفولاذ بمنزل بورقوية و إلخ.</li> </ul>	<b>الصناعة</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● أراضي فلاحية شاسعة ذات خصوبة عالية</li> <li>● 207500 هك من الأراضي الزراعية و28750 هك من المساحات السقوية</li> <li>● 121450 من المراعي الغابية</li> <li>● موارد مائية هامة (سنة 2015):</li> <li>● 560 مليون متر مكعب من المياه السطحية</li> <li>● 98 مليون متر مكعب من المياه الجوفية.</li> <li>● انتاج زراعي متنوع</li> <li>● - 667280 طن أعلاف</li> <li>● - 238409 طن حبوب</li> <li>● - 332450 طن من الخضر</li> <li>● انتاج حيواني معتبر:</li> <li>● - 12500 طن من اللحوم الحمراء - 136100 طن من الحليب</li> <li>● - 3620 طن من اللحوم البيضاء - 35 مليون بيضة</li> </ul>	<b>قطاعات الانتاج (سنة 2016)</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● 5 مواني للصيد البحري</li> <li>● 6229 طن من منتجات البحر</li> <li>● 1280 وحدة صيد بحري و 15 ضيعة انتاج الأحياء المائية</li> </ul>	<b>الصيد البحري</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● 18 وحدة فندقية منها 11 مصنفة</li> <li>● طاقة استيعاب جمالية 3011 سرير</li> <li>● 130101 عدد الليالي المقضاة بالنزل</li> </ul>	<b>السياحة</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● 5552 حرفي (سنة 2015) ينشطون في 20 مؤسسة تشتغل في القطاع.</li> </ul>	<b>الصناعات التقليدية</b>

الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لولاية بنزرت		
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تستغل الشركة الجهوية للنقل 216 حافلة على 250 خط</li> <li>• خط للسكة الحديدية بنزرت - تونس.</li> <li>• 4 أصناف من نقل الركاب غير المنتظم بوساطة ما يقارب 2500 وسيلة نقل.</li> <li>• ميناء بنزرت - منزل بوقربية يشتمل على: <ul style="list-style-type: none"> <li>- 10 أرصفة منها 5 مخصصة.</li> <li>- 3000 متر مربع فضاءات معدة للخرن</li> </ul> </li> </ul>	النقل	وظائف الخدمات (سنة 2014)
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تتوزع المؤسسات التربوية على: <ul style="list-style-type: none"> <li>• 72 تحضيرية * 103759 طفل</li> <li>• 207 ابتدائية * 6933 مدرّس</li> <li>• 47 إعدادية * نسبة التمدرس: 96.4 %</li> <li>• 23 ثانوية</li> </ul> </li> </ul>	التربية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• 8 مؤسسات عمومية للتعليم العالي منها 2 للمهندسين</li> <li>• 10299 طالب و800 مدرّس</li> </ul>	التعليم العالي	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• 6 مؤسسات استشفائية: <ul style="list-style-type: none"> <li>- مستشفى جامعي ومستشفى جهوي و4 مستشفيات محلية</li> <li>• 83 مركزا للصحة الأساسية و5 مراكز لرعاية الأم والطفل</li> <li>• 2 مصحات خاصة + مصحة للضمان الاجتماعي</li> <li>• 96 صيدلية تابعة للقطاع الخاص</li> <li>• التغطية الصحية 5325 ساكن لكل طبيب</li> </ul> </li> </ul>	الصحة	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة البطالة: 13.11 %</li> <li>• 45.59 % نسبة النشاط</li> <li>• 8 مراكز تكوين مهني يوميها 4132 متربص</li> </ul>	التشغيل والتكوين المهني	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• بنية تحتية طرقية هامة <ul style="list-style-type: none"> <li>- 51 كم طريق سيارة</li> <li>- 208 كم طرقاات وطنية</li> <li>- 395 طرقاات جهوية</li> <li>- 406 كم طرقاات محلية</li> <li>- 954 كم مسالك فلاحية</li> </ul> </li> <li>• نسبة التزوّد بالتيار الكهربائي 99.4 %</li> <li>• نسبة الربط بشبكة توزيع المياه: 96.4 %</li> </ul>	البنية التحتية (سنة 2014)	

## التطور السكاني لولاية بنزرت في أفق سنة 2030

إن إعداد التقديرات المستقبلية للنمو السكاني بولاية بنزرت لأفق سنة 2030 يمكن من تحديد الحاجيات التنموية للخماسيات القادمة للسكان وهو ما من شأنه أن يساعد على صياغة استراتيجية تنمية لولاية بنزرت تستجيب لتطلعات مواطني الجهة.



- إن التقديرات الديمغرافية لتطور السكاني لأفق سنة 2030 تشير إلى تطور عدد السكان من 568219 ساكني سنة 2014، إلى 596366 ساكن في سنة 2020، وإلى 620885 ساكن في سنة 2025، و إلى 646411 ساكن في سنة 2030، وهو ما يمثل وتيرة نمو سنوية تقدر بنحو 5000 ساكن.
- إن زيادة عدد سكان الولاية بما يقارب 80000 نسمة من سنة 2014 إلى حدود سنة 2030، يفرض على كل المتدخلين أخذ بعين الإعتبار انعكاسات هذا النمو الديمغرافي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي و البيئي و الترابي بمختلف معتمديات الولاية وعلقدرة السلطات العمومية الجهوية و المحلية لاحتواء الحاجيات الإضافية لمتساكني الجهة على جودة الخدمات العمومية المسداة إليهم.
- تظهر التقديرات المستقبلية للتطور الديمغرافي بالجهة، ارتفاع نسبة التحضر إلى 73% سنة 2030 وهو ما يحتم على السلط الجهوية العمل على تعزيز البنية التحتية في الأوساط الحضرية و كذلك البحث عن السبل الكفيلة للحد من الهجرة في الوسط الريفي و تشجيع السكان المحليين على البقاء هناك.

## تقييم الوضع الاقتصادي لولاية بنزرت : أهم المؤشرات

### القطاع الصناعي بولاية بنزرت

يتميز القطاع الصناعي بولاية بنزرت بتنوعه نسبيا، و قد بلغ عدد الشركات الصناعية العاملة بالجهة 274 شركة خلال سنة 2016 وهو ما يمثل زهاء 5 بالمائة من عدد المؤسسات الصناعية في تونس. و تجدر الإشارة بأن هذا القطاع يمر بعدة صعوبات من أبرزها نقص الصيانة والتجهيزات بالعديد من المناطق الصناعية، ارتفاع تكاليف الإنتاج و الخدمات اللوجستية، تردي الوضعية المالية لعدة مؤسسات صناعية عمومية، وجود نقص في اليد العاملة المختصة، إلخ...

### قطاع الفلاحة بولاية بنزرت

تعتبر ولاية بنزرت بفضل مواردها المائية الهامة (كميات الأمطار المسجلة سنويا تبلغ أكثر من 600 مم، كميات المياه السطحية تتجاوز 500 مليون متر مكعب و كميات المياه الجوفية تتجاوز 90 مليون متر مكعب في سنة 2015) من أهم المناطق الفلاحية بالبلاد التونسية، وهو ما مكن القطاع ( خلال الموسم الفلاحي) 2015-2016 من إنتاج 47 بالمائة من الإنتاج الوطني من القنارية، 24 بالمائة من الإنتاج الوطني من البقول، 14 بالمائة من الإنتاج الوطني من الحبوب، 13 بالمائة من الإنتاج الوطني من الخضروات و البطاطا، و 11 بالمائة من الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء و الحليب.

من أبرز الصعوبات التي تواجه القطاع و التي تحول دون تثمينه و تطويره بالشكل المناسب، ضعف القدرات المالية للفلاحين بالجهة و مواصلة استعمال تقنيات زراعية عتيقة و تعدد الصعوبات العقارية والإشكاليات المتعلقة بالتصرف و توزيع مياه الري إلى جانب العدد المحدود من الوحدات الصناعية المختصة بالصناعات الغذائية.

### قطاع الصيد البحري

بلغ حجم إنتاج الأسماك بولاية بنزرت خلال سنة 2014، نحو 6000 طن وهو ما يعادل 4.7 بالمائة من الإنتاج الوطني من الأسماك خلال نفس الفترة. هذا و تتواجد بالجهة العديد من المنشآت و البنى التحتية المعدة لدعم هذا القطاع على غرار موانئ الصيد البحري التي يبلغ عددها 5 موانئ و مركز التكوين المهني بالصيد البحري بغار الملح و المعهد العالي للصيد البحري و تربية الأحياء المائية ببنزرت . من أهم الصعوبات التي تعترض هذا القطاع ضعف الإمكانيات المالية للبحارة و ظروف الطقس المتقلبة إلى جانب تعدد مصادر التلوث و العدد المحدود من وحدات التعليب و تصبير الأسماك.

### قطاع السياحة

بلغ عدد الوحدات الفندقية بولاية بنزرت في سنة 2016، 18 وحدة فندقية منها 11 وحدة فندقية مصنفة، و بذلك بلغت قدرة الإيواء السياحي بالجهة 3011 سرير وهو ما يعادل نحو 1 بالمائة فقط من قدرة الإيواء السياحي بتونس. و بالرغم من أن الجهة تمتاز بعدة خصائص طبيعية و تاريخية و ثقافية جذابة فأنها لم تتمكن من بعث نشاط سياحي مزدهر و تنافسي و ذلك من جراء:

- تقادم عدة وحدات فندقية ؛
- تواضع جودة خدماتها السياحية ؛
- عدم تثمين الإمكانيات الهامة للجهة في السياحة الايكولوجية و السياحة الثقافية ؛
- تعدد مظاهر التلوث بالمناطق الحضرية و الساحلية ؛
- عدم تهيئة مناطق سياحية بعدد من المعتمديات ذات جاذبية سياحية هامة على غرار رأس الجبل و سجنان و بنزرت الجنوبية و غار الملح و إلخ...

## قطاع الصناعات التقليدية

اشتهرت ولاية بنزرت بالعديد من المنتجات التقليدية على غرار النسيج التقليدي و الزخرفة على القماش و الحلى المصنوعة من المرجان إلى جانب صناعة الفخار التقليدي.

فان عدد الحرفيين المسجلين بالمندوبية الجهوية للصناعات التقليدية بولاية بنزرت بلغ 5552 حرفي وهو ما يمثل 3.7 بالمائة من مجموع الحرفيين المسجلين بديوان الصناعات التقليدية بتونس خلال سنة 2015. و تعتبر تكاليف الترويج التجاري، وضعف القدرات المالية، ومنافسة المنتجات المقلدة، و ارتفاع أسعار السلع الأولية أهم الصعوبات التي يشهدها قطاع الصناعات التقليدية بالجهة.

## قطاع الثقافة

يحظى القطاع الثقافي بولاية بنزرت بالعديد من المنشآت و المؤسسات، منها على سبيل المثال 24 مكتبة عمومية، 9 دور ثقافة، قاعتي سينما، مسرحين و قصر للمؤتمرات، و لكن الإمكانيات المادية و البشرية و التقنية المحدودة حالت دون ازدهار هذا القطاع و إشعاعه بالشكل الذي يتطلع إليه كافة أبناء الجهة.

من جانب آخر، أحصى المعهد الوطني للتراث وجود 332 موقع أثري بالولاية و 13 معلم تاريخي إلى جانب توفر العديد من المتاحف التي تثنى المميزات التاريخية و الثقافية والطبيعية للجهة مثل متحف الإقيانوسي بسبيدي الهاني، و المتحف الأثري بأوتيك و المتحف الأيكولوجي بمحمية إشكل و متحف المناطق الرطبة بغار الملح.

## تقييم الوضع البيئي لولاية بنزرت

### الوضع البيئي

إن الازدهار الاقتصادي و التطور العمراني الذي عرفته ولاية بنزرت خلال العقود الأخيرة، تتخلله تردي الوضعية البيئية للمحيط الناتج عن الإنبعاثات الملوثة و المتأتية بالأساس من الأنشطة الصناعية و القصور الموجود في منظومتي الصرف الصحي و التصرف في النفايات إلى جانب الاستغلال العشوائي للثروات المائية الجوفية و الثروات الغابية بالجهة. كما أن التوسع العمراني العشوائي و الانتصاب الفوضوي بالشواطئ الساحلية الذي استغل خلال السنوات الأخيرة قد أدى إلى تفاقم المشاكل البيئية بالولاية.

مع هذا، فإن السلطات المعنية، المركزية و الجهوية، قد قامت بانجاز العديد من المشاريع الرائدة في المجال البيئي و الاقتصاد الأخضر منها: تهيئة مصب فضلات بمعتمدية بنزرت الجنوبية، إغلاق و استصلاح مصبات الفضلات العشوائية، تدعيم شبكة الصرف الصحي (حيث بلغت نسبة الصرف الصحي بالمناطق الحضرية 98.2 بالمائة مقابل نسبة وطنية مقدرة بنحو 86 بالمائة في سنة 2016)، انجاز محطتي إنتاج للطاقة الكهربائية عن طريق طاقة الرياح (بقدره جمالية تناهز 140 ميغاوات) بمعتمديتي أوتيك و رأس الجبل، وانطلاق في مشروع تهيئة بحيرة بنزرت في سنة 2017.



## تقييم الوضع الاجتماعي لولاية بنزرت

### قطاع النقل

بلغ طول شبكة الطرقات بولاية بنزرت، خلال سنة 2016، 2071.3 كم نصفها يتشكل من الطرقات المصنفة في حين يتكون النصف الآخر من الطرقات و المسالك الفلاحية، و مع هذا تشكوا العديد من المناطق بالولاية عدة صعوبات في مجال النقل و خاصة في المعتمديات الغربية (سجنان و جومين و غزالة) كما تفاقمت مشكلة الاكتظاظ المروري بعدة مدن و خاصة بنزرت المدينة.

أما بالنسبة للنقل الحديدي، فقد شهد تراجعاً هاماً في نشاطه من جراء تقادم السكك الحديدية بالجهة و المنشآت الفنية ذات الصلة ناهيك عن المنافسة القوية من طرف وسائل النقل البرية، علماً و أن خطا حديديا واحدا (تونس- ماطر- بنزرت) لا يزال في طور الاستغلال من بين الخطوط الحديدية الأربعة الموجودة بالولاية.

من جانب آخر، يشهد قطاع النقل البحري بالجهة نموا مطردا في أداءه، فبالرغم من تقادم منشآته و طاقة إستيعابه المتوسطة نسبيا، بلغ حجم النشاط التجاري بميناء بنزرت – منزل بورقيبة في سنة 2014، 5.7 مليون طن من السلع و البضائع وهو ما يعادل 20 بالمائة من حجم التجارة البحرية بتونس و بذلك يحتل هذا الميناء المرتبة الثالثة وطنيا.

### قطاع التربية و التعليم العالي

بلغ عدد المؤسسات التربوية العمومية بولاية بنزرت في سنة 2015، 347 مؤسسة وهو ما يعادل 4 بالمائة من عدد المؤسسات التربوية في تونس، كما يبلغ عدد التلامذة في الجهة 103759 تلميذا خلال نفس الفترة وهو ما يشكل 5 بالمائة من مجموع التلاميذ في تونس. من جانب آخر، تظهر نسب التمدد تفاوتاً جوهياً واضحاً، إذ أن معتمدية سجنان تسجل نسبة تمدد قدرها 92.1 بالمائة في حين تبلغ هذه النسبة 98.5 بالمائة ببنزرت الشمالية، علماً و إن هذا التفاوت يعزى بالأساس إلى تواضع الخدمات الاجتماعية، و إلى إهتراء البنى التحتية خاصة تلك المتعلقة بالقطاع التربوي، و إلى تراجع جودة التعليم بالمناطق الريفية من الولاية.

أما بالنسبة للتعليم العالي، تحضن ولاية بنزرت 8 مؤسسات تعليم عالي من ضمنها مدرستين لتكوين المهندسين، كما بلغ مجموع الطلبة المرسمين بالجهة 10300 طالب (55 بالمائة منهم من الإناث) و هو ما يمثل 3.5 بالمائة من مجموع الطلبة في تونس في سنة 2014.

### قطاع الصحة

يوجد بولاية بنزرت العديد من المؤسسات الطبية العمومية من أبرزها المستشفى الجامعي الحبيب بو قطفة و مصحة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببنزرت المدينة، المستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة و 4 مستشفيات محلية بماطر و سجنان و العالية و رأس الجبل، وبذلك ناهز مجموع الأسرة المتوفرة بالجهة 1000 سرير، و إلى جانب ذلك، توجد بالولاية مؤسستين صحييتين تابعتين للقطاع الخاص تبلغ طاقتهما السريرية حوالي 235 سرير.

أما بالنسبة للإطار الطبي بالجهة، فقد بلغ عدد الأطباء بالجهة 585 طبيبا في سنة 2015، وهو ما يعادل 4 بالمائة من عدد الأطباء بتونس، (14508 طبيب)، و هم يتوزعون على النحو التالي؛ 176 طبيب عام تابع للقطاع العام، 152 طبيب عام تابع للقطاع الخاص، 92 طبيب مختص طبيب عام تابع للقطاع العام و 176 طبيب مختص تابع للقطاع الخاص.

## قطاع التشغيل و التكوين المهني

بلغت نسبة العاطلين عن العمل في سنة 2014 بولاية بنزرت 13.11 بالمائة في حين بلغت هذه النسبة على صعيد وطني 14.82 بالمائة، كما بلغت نسبة السكان النشطين بالولاية 45.59 بالمائة في حين بلغت هذه النسبة 46.5 بالمائة على مستوى وطني.

هذا و تسجل ولاية بنزرت تفاوتاً هاماً في نسبة البطالة بين الجنسين، تقدر بنحو 8 بالمائة، حيث تبلغ نسبة البطالة عند الذكور 10.94 بالمائة (النسبة الوطنية تبلغ 11.43 بالمائة) في حين تبلغ نسبة البطالة عند الإناث 18.54 بالمائة (النسبة الوطنية تبلغ 22.45 بالمائة).

و في المقابل بلغ عدد المتكونين بمراكز التكوين المهني العام و الخاص، في سنة 2016، 4132 متربصاً، ينتمي 84.44 بالمائة منهم إلى مراكز التكوين المهني العمومي (البالغة عددها 10 مراكز) في حين لا ينتمي سوى 15.56 بالمائة من المتربصين إلى مراكز التكوين المهني الخاص.

## تقييم وضعية التهيئة الترابية لولاية بنزرت

يتميز توزع النسيج العمراني بالولاية بوجود ثلاثة مناطق متباينة:

- **منطقة ساحلية شرقية:** تتميز هذه المنطقة بحركية عمرانية هامة نسبياً و بتنوع الأنشطة الاقتصادية بها، إلا أن قرب هذه المناطق من العاصمة و تحسن البنية التحتية الموجودة بها أسفر عن تزايد حاجة مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الفلاحة، السياحة، الخدمات...) لمساحات عقارية إضافية، وهو ما أدى إلى تنامي ظاهرة التوسع العمراني العشوائي و خاصة بالمناطق الساحلية و تلك المتاخمة لأهم الطرقات الرابطة بين تلك المعتمديات (أوتيك، غار الملح، رأس الجبل، العالية...).
- **منطقة وسطى:** تحتضن هذه المنطقة أهم الأوساط الحضرية بالجهة على غرار منزل بورقيبة و ماطر و تينجة و إلخ... و بالمقارنة مع المناطق الأخرى من الولاية، تشكل المنطقة الوسطى مفترقا جهويا هاماً بين محوري "تونس- طبرقة" و "بنزرت المدينة - باجة" وهو ما أعطى زخماً إضافياً لمختلف الأنشطة الاقتصادية المزدهرة بهذه المنطقة. إلا أن عدم توفر المدخرات العقارية بالشكل المطلوب، ترتب عنه اشتداد المنافسة بين القطاعات الاقتصادية بالجهة على المساحات العقارية بالجهة و تنامي ظاهرة التوسع العمراني الغير المنظم و العشوائي على حساب الأراضي الفلاحية و المناطق الطبيعية المجاورة و كذلك بروز ظاهرة المضاربة العقارية.
- **منطقة داخلية غربية:** تتميز هذه المنطقة بنسيجها العمراني الهش، و المتشتت، و الغير المنظم نتيجة لوعورة تضاريسها الطبيعية و لتواجد مناطق غابية شاسعة (سجنان و جومين و غزالة). بالإضافة إلى ذلك تعاني هذه الجهة من حركية اقتصادية ضعيفة نسبياً و بغياب العديد من المرافق العمومية و البنى التحتية الأساسية وهو ما ترتب عنه وجود تجمعات سكانية متفرقة و غير منسجمة مع بعضها البعض و بروز العديد من المشاكل الاجتماعية (كالبطالة و النزوح الريفي و الفقر...).

## ولاية بنزرت في مواجهة إشكاليات نموها

أبرز تشخيص الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الوضع البيئي والترابي لولاية بنزرت إشكاليات عديدة تعوق دوران عجلة التنمية في مختلف مناطق الولاية واعتبارا لذلك كانت مقارنة تحديد توجهات التنمية تعمل على حل الإشكاليات وإبداء التوجيهات الهادفة إلى اجتتاب تعثر تنفيذ مشاريع التنمية وتحقيق كل أهداف خطة التنمية للولاية

تتلخص الإشكاليات الخصوصية لتنمية ولاية بنزرت في خمس مكونات أساسية تمثل مجتمعة الإشكالية العامة لتنمية الجهة:

- **الانفصال الترابي بين مناطق الجهة ومع الجوار:** رغم كونها المنطقة السفلية لوادي مجردة فإن البنية التحتية للاتصال مع ولايات الشمال الغربي منعدمة أو رديئة، إما بالنسبة للاتصال الداخلي بالولاية فإن المحور المركزي للاتصال (بنزرت – تونس الكبرى) يشكو نقصا كبيرا مع الغرب (معتمديات ماطر و غزالة وسجنان وجومين) وكذلك مع الشرق (معتمديات راس الجبل و غار الملح) وهو ما يعوق اندماج كافة موارد الجهة وتضافرها بهدف تحقيق تنمية جهوية متناسقة. وينتج هذا الانفصال الترابي داخل الولاية إشكاليتين:
  - اكتظاظ مركز الولاية حيث تتجمع كل العوامل والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية
  - مسببة تردي التهيئة الترابية والانغلاق.
  - نقص التنمية خاصة في المنطقة الغربية مع تأثير ذلك على العوامل والأنشطة التنموية (في مجالات الصحة والتربية والشباب والرياضة والتشغيل).
- **انتكاس منظومات إنتاج الثروة:** رغم أن الجهة اعتبرت زمن الاستعمار كقطب هام للتنمية حيث أعطاه المستعمر صبغة إستراتيجية وعسكرية فقد ركزت فيها السلطات الوطنية بنى تحتية هامة صناعية وسياحية وجامعية مع المحافظة على صبغتها العسكرية والفلاحية.
 

كل منظومات إنتاج الثروة في الجهة أصابها الإرهاق الي أضرّ بإنتاجيتها وبقدرتها على النمو وصبغتها المهيكلية. هذا الإرهاق إضافة إلى صعوبات التمويل يعوق المقاربات الجديد للتنمية المعتمدة للجهة على غرار المنطقة الحرة، القطب التنافسي، المناطق الصناعية إضافة إلى تدني نسب الاستثمار مما كانت له انعكاسات كبيرة على التشغيل وعلى التوازن الاجتماعي بصفة عامة: تفاقم البطالة، النزوح من الريف، تدني مستوى المعيشة....

وإذ تتصف حاليا الجهة بخمول الحركية الاقتصادية فقد أدرك المجتمع المدني والسلط العامة بالحاجة إلى خلق الظروف لاستعاد هذه الحركية في إطار المقاربة المضمنة صلب هذه الدراسة المتعلقة بالخطة الإستراتيجية لتنمية ولاية بنزرت.
- **تردي المنظومة البيئية الطبيعية للجهة والفضاءات الحضرية والريفية:** لقد كان لمنظومات الإنتاج و للاتصال الترابي داخل الولاية و مع الجوار مفعول عميق على المنظومة البيئية الطبيعية للجهة من خلال تأثيراتمرعبة على المحيط الطبيعي أثرت على جاذبية الجهة و على جودة الحياة فيها وأخلت بسلامة واستمرارية الموارد الطبيعية بالجهة.
 

ورغم استصدار القوانين الحمائية تفاقمت هذه التداعيات. إضافة إلى ذلك يساهم الضغط السكاني في ظهور إخلالات وإفراز تحديات كبيرة أمام التهيئة العمرانية الهادفة إلى ترشيد استغلال الفضاء استجابة لمتطلبات التنمية بالجهة ولاستيعاب النمو السكاني بها.
- **تشرذم منظومات التأطير وتنمية الموارد البشرية وتوزيعها الاعتباطي:** رغم تواجد هياكل للتعليم العالي ومعاهد مختصة فإن نشئت هياكلالتأطير والتكوين تتم عن ضعف البحث العلمي و التكنولوجيا ي إضافة إلى انعدام البعد الإدماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يؤثر سلبا على القدرة التشغيلية وعلى تنمية التكنولوجيات الحديثة والوظائف الجديدة لخلق الثروة.

- **تدني الخدمات الاجتماعية وجودة الحياة:** في كل مناطق الجهة ذات الكثافة السكانية أو غير المحظوظة انحدرت مختلف الخدمات الاجتماعية وكذلك مستوى جودة الحياة ما أفقد الجهة جاذبيتها وأثر على الاستثمار وخلق فرص العمل وعلى استدامة أصناف من الأعمال (الفلاحة، الصناعات التقليدية، السياحة.....) وعلى قدرة الأرض على المحافظة على سكانها..
- من جهة أخرى كان لغياب برامج صيانة وتأهيل المدن تأثير سلبي نتج عنه تردي الوضع البيئي واكتظاظ حركة المرور (النااتجة عن وجود الجسر المتحرك وعن غياب مأوي لوقوف السيارات ومخططات لحركة المرور وعن تدهور حالة الطرقات والأرصفة وعدم توفر محطات مهياة لنقل المسافرين والاستغلال غير القانوني للطريق العام من قبل التجار العشوائيين ....

ومن خلال كل ما تقدم يمكن استخلاص الإشكالية العامة لتنمية ولاية بنزرت كما يلي:  
**" بنزرت، الولاية ذات المقدرات والإمكانيات التنموية الكبيرة تواجه حواجز وصعوبات متعددة في مجال البنية التحتية واللوجستية و البيئة إضافة إلى المشاكل الناتجة عن تهزم آلة الإنتاج واستمرار التباين بين المناطق بما ينتج عن ذلك من مضاعفات اجتماعية".**

### مقدرات التنمية بولاية بنزرت

- من خلال التشخيص المجري ضمن هذه الدراسة يتضح أن لمختلف مناطق ولاية بنزرت مقدرات تنموية في مجالات نشاط مختلفة. وهي تمثل منجما لمشاريع التنمية في أفق 2030.
- لقد اعتمدنا في تحديد التوجهات الإستراتيجية للتنمية على القدرات التي لاحت في مرحلة التشخيص وذلك بهدف تهمين تلك التي هي في طور الاستغلال وتعرف تلك التي يجب إعادة تأهيلها وتلك التي هي قابلة للاستغلال.
- ميزة هذا التمشي أنه يمكن من استغلال الموارد المتوفرة وفقا لإمكانيات التنمية الخاصة بمختلف مناطق الولاية ومن اقتراح مشاريع تنموية سليمة اقتصاديا قابلة للإنجاز من الناحية التقنية ومستجيبة لحاجيات سكان الولاية وانتظاراتهم.
- هذا و تعتبر أهم مقدرات التنمية بولاية بنزرت هي وجود:
- قطاع صناعي نشيط في قطاعات صناعية تنافسية
  - انتاج فلاحي هام ومتنوع تتوفر له موارد مائية هامة (ما يزيد عن 500 مليون متر مكعب) وأراضي زراعية شاسعة
  - ثروة سمكية متنوعة مع وجود بنية تحتية هامة في مجال المواني
  - البنى التحتية الأساسية والخدمات العمومية الموجودة في ولاية بنزرت توفر مستوى جودة محترم وجاذبية مرتفعة
  - فضاء شاسع بتضاريس متنوعة (سهول وشريط ساحلي وجبال) تمكن من استغلال الفضاء بصيغ متنوعة ...
  - نشاط سياحي يتمتع بمقدرات عديدة: ثروات من المناظر الطبيعية والثقافية، بنى تحتية للإيواء، سمعة طيبة
  - صناعات تقليدية أخذة في التحسن بفضل كفاءة المهنيين المحليين وجودة الإنتاج والسمعة الممتازة لمنتجات الجهة

### أي رؤية إستراتيجية للتنمية بولاية بنزرت

تتضمن الرؤيا المقترحة لتنمية ولاية بنزرت، الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية وتعبير عن رغبة في تحقيق كل الظروف الكفيلة بنتمين خلق فرص العمل و تنمية العائدات الاقتصادية المحلية ومحاولة تحسين المستوى المعيشي بالتوازي مع العمل على تحسين جودة المحيط وحمايته.

تستند هذه الرؤيا على ثلاثة مكونات أساسية:

- بنزرت، قطب تنموي اقتصادي متعدد الإمكانيات
- بنزرت، منطقة اندماج الفضاءات
- بنزرت، بوابة منفتحة على البحر الأبيض المتوسط

و بهذا فإن الرؤيا المستقبلية التي تم اعتمادها من طرف المشاركين في مختلف الاجتماعات على مستوى الجهة تتمثل في:

**"بنزرت، رافعة تنموية اقتصادية مستدامة و مندمجة ذات إشعاع وطني و دولي".**

## إستراتيجية و آفاق التنمية بولاية بنزرت لأفق سنة 2030

تم تحديد إستراتيجية تنمية شاملة لولاية بنزرت بالاعتماد على رؤية تنمية الولاية لأفق سنة 2030 و التي قدمت التوجه المستقبلي للجهة، وكذلك آفاق التنمية بها و الإطار المنطقي الذي يمكن من تحديد التوجهات التنموية التالية :

- تعزيز النسيج الصناعي بولاية بنزرت وتأهيله إلى جانب تحسين جاذبيته وتنافسيته.
- ترشيد استغلال الموارد الفلاحية والسمكية والطبيعية.
- تعزيز البنية التحتية واللوجستية للنقل داخل الولاية وخارجها
- وضع مخطط لحماية البيئة في الجهة وتنفيذه
- تعزيز وظائف المساندة لترشيد الحوكمة في الهياكل الجهوية
- تطوير مقدرات الاقتصاد الأخضر و الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الرقمي
- تقليص التفاوت بين المناطق وتحسين الظروف المعيشية

## المشاريع المهيكلة المقترحة لولاية بنزرت

المشاريع المهيكلة المقترحة في إستراتيجية تنمية ولاية بنزرت، تم التوصل إليها على إثر نتائج سلسلة من اللقاءات والنقاشات على الصعيدين المحلي والجهوي، و ذلك بحضور كافة الأطراف المعنية من ممثلي السلطات الجهوية والمحلية وأعضاء مجلس نواب الشعب عن الولاية، و عدد من منظمات المجتمع المدني و المواطنين. هذا و قد تم تحديد 19 مشروعا مهيكلا بشكل يشمل كافة مناطق الولاية، مع العلم هذه المشاريع تمكن من الإجابة على الإشكاليات التي تم استنتاجها من خلال مرحلة التشخيص و من تهمين المقدرات الطبيعية و الإمكانيات التنموية الموجودة بكافة مناطق الولاية:

- 1 - تحديث الفضاءات الصناعية بالولاية
  - 2 - توسيع و تطوير الفضاءات الصناعية الراجعة بالنظر لفضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت
  - 3 - إعادة تهيئة و إنعاش المؤسسات الصناعية العمومية
  - 4 - دعم تنافسية مختلف قطاعات الإنتاج الفلاحي
  - 5 - تهمين صناعات الصيد البحري و تربية الأحياء المائية
  - 6 - تهمين إمكانيات السياحة الايكولوجية
  - 7 - تهيئة مناطق سياحية جديدة
  - 8 - دعم الصناعات التقليدية بالجهة
  - 9 - إحداث ميناء من الجيل الرابع
  - 10 - انجاز مشروع مطار بأوتيك
  - 11 - إحداث شبكة سكك حديدية متعددة الاستخدامات
  - 12 - حماية و محافظة الأوساط الطبيعية الهشة
  - 13 - إنتاج الطاقة النظيفة: بنزرت قطب امتياز في مجال إنتاج الطاقات المتجددة
  - 14 - تهمين الموارد ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق في إطار مخطط تنموي مندمج
  - 15 - تنمية و ترويج الأنشطة الاقتصادية المتطورة و الحديثة بالجهة
  - 16 - إحداث مشاريع تنمية حضرية مندمجة "القرى الذكية": التنمية الذاتية المسؤولة
  - 17 - إرساء نظام حوكمة جهوي و محلي ناجع
  - 18 - إعادة تهيئة الفضاءات الاقتصادية و رفع جاذبية الجهة
  - 19 - تحقيق تنمية مندمجة للمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية
- سيضمن كل من هذه البرامج مخططات تنفيذ و تطوير و مشاريع رافدة قد تسبق أو تواكب المشروع المركزي أو تتبعه. وستمكن هذه المشاريع من مزيد تنشيط الجهة من خلال تدليل صعوبات التنمية بها وتنشيط مختلف وظائف التنمية استجابتها لتطلعات السكان.
- على أن ديمومة هذه المشاريع في حاجة إلى إسناد من خلال برامج ذات بعد أفقي خاصة في مجالات البنية التحتية (طرق سيار، سكة حديدية، مناطق صناعية...) والحوكمة الجهوية والمحلية والعناية بالبيئة والخدمات.

● جدول تلخيصي للمشاريع المهيكلة<sup>1</sup> المبرمجة بالإستراتيجية:

إحداثيات الشغل المتوقعة	فترات الإنجاز	حجم الاستثمارات (مليون دينار)	المشاريع المهيكلة	التوجهات التنموية
5500-5000	2025-2018	200-170	تحديث الفضاءات الصناعية بالولاية	تعزيز النسيج الصناعي بولاية بنزرت وتأهيله إلى جانب تحسين جاذبيته وتنافسيته.
4500-4000	2030-2018	130-110	توسيع و تطوير الفضاءات الصناعية الراجعة بالنظر لفضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت	
3500-3000	2030-2018	2000	إعادة تهيئة و إنعاش المؤسسات الصناعية العمومية	
5000	2025-2018	240	دعم تنافسية مختلف قطاعات الإنتاج الفلاحي	ترشيد استغلال الموارد الفلاحية والسمكية والطبيعية.
1000	2025-2018	50-40	تثمين صناعات الصيد البحري و تربية الأحياء المائية	
3000-2500	2025-2018	100-70	تثمين إمكانات السياحة الايكولوجية	
1000-500	2023-2018	25-20	تهيئة مناطق سياحية جديدة	
3500-3000	2025-2018	2500-2100	إحداث ميناء من الجيل الرابع	تعزيز البنية التحتية واللوجستية للنقل داخل الولاية وخارجها
3500-3000	2027-2021	1900-1500	انجاز مشروع مطار بأوتيك	
--	2030-2018	600-500	إحداث شبكة سكك حديدية متعددة الاستخدامات	
--	2025-2018	450-400	حماية و محافظة الأوساط الطبيعية الهشة	وضع مخطط لحماية البيئة في الجهة وتنفيذه
1000	2030-2018	250-200	إنتاج الطاقة النظيفة: بنزرت قطب امتياز في مجال إنتاج الطاقات المتجددة	تطوير مقدرات الاقتصاد الأخضر و الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الرقمي
1000	2030-2021	150-100	تثمين الموارد ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق في إطار مخطط تنموي مندمج	
4500-4000	2030-2025	100	تنمية و ترويج الأنشطة الاقتصادية المتطورة و الحديثة بالجهة	
2000	2030-2018	120-100	إحداث مشاريع تنمية حضرية مندمجة "القرى الذكية": التنمية الذاتية المسؤولة	
--	2030-2018	20	إرساء نظام حوكمة جهوي و محلي ناجع	تعزيز وظائف المساندة لترشيد الحوكمة في الهياكل الجهوية
--	2030-2018	1500-1000	إعادة تهيئة الفضاءات الاقتصادية و رفع جاذبية الجهة	تقليص التفاوت بين المناطق وتحسين الظروف المعيشية
3000-2000	2025-2018	100-70	تحقيق تنمية مندمجة للمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية	
زهاء 44000 مواطن شغل قار	2030-2018	من 9440 إلى 10885 مليون دينار	19 مشروع مهيكلة	7 توجهات تنموية

<sup>1</sup>انظر تفاصيل هاته المشاريع بتقرير المرحلة الثانية للدراسة المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية للتنمية بالولاية

إن قيمة الاستثمارات المخصصة لتحقيق المشاريع المهيكلية المقترحة في إستراتيجية تنمية ولاية بنزرت لأفق سنة 2030، قد تناهز 10800 مليون دينار أي ما يعادل 3400 مليون دينار في كل خماسية وهو ما يتجاوز بنحو 1400 مليون دينار مجموع استثمارات المخطط الجهوي للتنمية للخماسية 2016-2020 والتي قدرت بـ 2073 مليون دينار. إن إنجاز المشاريع المهيكلية المقترحة سوف يحقق ما لا يقل عن 44000 فرصة عمل قارة وهو ما يمكن من تقليص نسبة البطالة بالجهة من 13.11 بالمائة في سنة 2014 إلى حدود 7 بالمائة في سنة 2030.

### مثال لأحد المشاريع المهيكلية

#### • تقديم المشروع المهيكل عدد4: دعم تنافسية مختلف قطاعات الإنتاج الفلاحي:

إن الإمكانيات المتوفرة لمختلف القطاعات الفلاحية بالجهة، تجعل من ولاية بنزرت قطبا فلاحيا متنوعا و قادرا على إعطاء الجهة دفعا تنمويا قويا و ملموسا. إلا أن العراقيل التي يواجهها الفلاحون تمنعهم من تحقيق استغلال ناجع لمختلف الأنشطة الفلاحية الموجودة في الجهة.

المشروع المهيكل المقترح، يهتم بمعالجة الإشكاليات التي تعترض تطوير هذا القطاع و ذلك في مختلف مناطق الولاية، على غرار المسائل العقارية، و تقادم التقنيات الزراعية المستخدمة، و صعوبات مسالك التوزيع، تعدد مشاكل منظمات التصرف في مياه الري، و إلخ... وبشكل عام يهدف هذا المشروع المهيكل على دعم تنافسية و أداء مختلف القطاعات الفلاحية بالجهة.

## تقديم مختلف مكونات المشروع المهيكل عدد 4 : تدعيم تنافسية قطاعات الإنتاج الفلاحي

## المشاريع الرائدة

خلق مشاريع فلاحية جديدة في القطاعات التالية:  
- الأشجار المثمرة  
- الزراعات السقوية  
- الحبوب و الزراعات الكبرى  
- تربية الماشية

خدمات دعم و مساندة للفلاحين :  
- خدمات المناولة  
- خدمات الاستشارة، و التكوين، و المصادقة

صناعة المعدات و الأغراض الفلاحية المختلفة

إنتاج المواد الأولية المستخدمة في القطاع الفلاحي

**التوجه الاستراتيجي للتنمية:** ترشيد استغلال الموارد الفلاحية و السمكية و الطبيعية

**الهدف الاستراتيجي :** تهيئة و محافظة المجال الفلاحي للتنمية

**المشروع المهيكل عدد 4 : تدعيم تنافسية قطاعات الإنتاج الفلاحي**

## المشاريع الرئيسية

- 1 - جرد، استصلاح، و تسوية العقارات الفلاحية (بما فيها الأراضي الدولية)
- 2 - تهيئة البنية التحتية و المنشآت الداعمة للقطاع الفلاحي
- 3 - استصلاح و تهيئة المساحات السقوية و تطوير المنشآت المائية ذات العلاقة
- 4 - إعادة تأهيل مسالك توزيع المواد الفلاحية (أسواق الجملة، أسواق التفصيل، أسواق الدواب...)
- 5 - تدعيم شبكة الكهرباء متوسطة و ضعيفة الضغط
- 6 - فك العزلة عن المناطق الريفية
- 7 - إعادة تأهيل مراكز التكون المهني، و مؤسسات البحث العلمي، و هياكل التأطير في الميدان الفلاحي
- 8 - إحداث مسلخ جهوي يستجيب للمواصفات الصحية المعمول بها في القطاع
- 9 - إنشاء صندوق جهوي للتعويض عن الجوائح
- 10 - إعادة تأهيل مجمعات التنمية و الشركات التعاقدية الفلاحية
- 11 - تعميم استعمال منظومات المعلومات الجغرافية

الآثار المتوقعة للمشروع المهيكل:

تسهيل تملك الأراضي الفلاحية  
للفلاحين المحليين



تحسين مردودية و انتاجية القطاعات  
الفلاحية بالجهة



تطوير تنافسية المنتجات الفلاحية  
بالأسواق الخارجية



بعث مواطن شغل إضافية



فك العزلة عن المناطق الريفية و الحد  
من ظاهرة النزوح الريفي



تطور عمل مؤسسات البحث العلمي  
بالجهة

## المشاريع الأفقية المساندة :

- استغلال ناعج المجال العقاري
- حماية الطبيعة و المحيط
- كفاءة اليد العاملة
- بنية تحتية متينة
- منظومة الحوكمة



## المشروع المهيكل عــــ4ــــدد: تدعيم تنافسية قطاعات الإنتاج الفلاحي

المشروع	تدعيم تنافسية قطاعات الإنتاج الفلاحي
التوجه التنموي	ترشيد استغلال الموارد الفلاحية والسلكية والطبيعية
الهدفالاستراتيجي	تهيئة و محافظة المجال الفلاحي للتنمية
المبررات	إن الإمكانيات المتوفرة لمختلف القطاعات الفلاحية بالجهة، تجعل من ولاية بنزرت قطبا فلاحيا متنوعا و قادر على إعطاء الجهة دفعا تنمويا قويا و ملموسا. إلا أن العراقيل التي يواجهها الفلاحون تمنعهم من تحقيق استغلال ناجع لمختلف النشطة الفلاحية الموجودة في الجهة. المشروع المهيكل المقترح، يهتم بمعالجة الإشكاليات التي تعترض تطوير هذا القطاع و ذلك في مختلف مناطق الولاية، على غرار المسائل العقارية، و تقادم التقنيات الزراعية المستخدمة، و صعوبات مسالك التوزيع، تعدد مشاكل منظمات التصرف في مياه الري، و إلخ... وبشكل عام يهدف هذا المشروع المهيكل على دعم تنافسية و أداء مختلف القطاعات الفلاحية بالجهة
المكوناتالرئيسية للمشروع	1- جرد، استصلاح، و تسوية العقارات الفلاحية (بما فيها الأراضي الدولية) 2- تهيئة البنية التحتية و المنشآت الداعمة للقطاع الفلاحي 3- استصلاح و تميم المساحات السقوية و تطوير المنشآت المائية ذات العلاقة 4- إعادة تأهيل مسالك توزيع المواد الفلاحية (أسواق الجملة، أسواق التفصيل، أسواق الدواب...) 5- تدعيم شبكة الكهرباء متوسطة و ضعيفة الضغط 6- فك العزلة عن المناطق الريفية 7- إعادة تأهيل مراكز التكون المهني، و مؤسسات البحث العلمي، و هياكل التأطير في الميدان الفلاحي 8- إحداث مسلخ جهوي يستجيب للمواصفات الصحية المعمول بها في القطاع 9- إنشاء صندوق جهوي للتعويض عن الجوائح 10- إعادة تأهيل مجتمعات التنمية و الشركات التعاقدية الفلاحية 11- تعميم استعمال منظومات المعلومات الجغرافية
موقع المشروع	يشمل المشروع المهيكل جميع معتمديات ولاية بنزرت
مخطط إنجاز المشروع	2017-2025
أجالالانجاز	8 سنوات
حجمالاستثمارات	240 مليون دينار
التمويل	عمومي
المسؤولونعنمتابعةالتنفيذ	وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري و المؤسسات تحت الإشراف وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية و المؤسسات تحت الإشراف وزارة التجهيز و الإسكان و المؤسسات تحت الإشراف وزارة الشؤون المحلية و البيئة و المؤسسات تحت الإشراف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و المؤسسات تحت الإشراف وزارة التكوين المهني و التشغيل و المؤسسات تحت الإشراف المجلس الجهوي لولاية بنزرت القطاع الخاص الاتحاد الوطني للفلاحة و الصيد البحري منظمات المجتمع المدني
مؤشراتالإنجاز	فترة انجاز المشروع المهيكل نسبة انجاز المشروع المهيكل حجم الاستثمارات التي تم اعتمادها
التأثيراتالمنتظرة	تطور الاستثمارات الفلاحية عدد مواطن الشغل المحدثة نسبة البطالة في المناطق الريفية تطور إنتاج كل قطاع فلاحي نسبة استغلال المساحات السقوية نسب الإنتاجية المسجلة في كل قطاع فلاحي عدد دورات التكوين الفلاحي المنجزة في كل سنة
الطاقةالتشغيليةالمؤملة	5000

## لوحات القيادة: أدوات متابعة و تقييم الإستراتيجية

تمثل لوحات القيادة المتعلقة بمتابعة و تقييم تنفيذ إستراتيجية تنمية ولاية بنزرت لأفق سنة 2030، وسائل أساسية لمتابعة تنفيذ النشاطات المبرمجة بالإستراتيجية وكذلك لتقييم مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية و العملية الموضوعية. كما تتضمن لوحات القيادة عدة مؤشرات متعلقة بالنجاعة و الفعالية و الأداء و المؤثرات، وهو ما من شأنه أن يضمن نجاح تنفيذ البرامج و النشاطات و المشاريع التي تم وضعها في مختلف التوجهات التنموية المرسومة بهذه الإستراتيجية.

## عناصر الواجب اعتمادها للتعريف بالمشاريع التنموية و جلب الاستثمارات

- 1) جاذبية المشاريع المعروضة من حيث الشكل و المضمون بصورة تمكن المستثمر بالتعرف من البداية على أهمية المشروع و بالإقبال عليه.
- 2) الإجراءات التشجيعية العامة و الخصوصية الواردة في مجلة الاستثمارات
- 3) توفر اليد العاملة المختصة
- 4) شفافية الإجراءات الإدارية و سهولة اتخاذ القرار في نطاق منظومة حوكمية ناجعة
- 5) محيط جذاب سواء من حيث النظام العام أو من حيث جودة الحياة
- 6) مناخ عمل نشيط
- 7) برنامج اتصال و تواصل مستمر يتكون من عدة مواقع انترنت
- 8) معطيات اقتصادية و اجتماعية محينة
- 9) وسائل إعلام يقظة
- 10) المشاركة في ندوات و لقاءات و معارض دولية للتعريف بالمشاريع المبرمجة بالإستراتيجية
- 11) يقظة تسويقية و تجارية مستمرة قصد التعريف بالمشاريع و جلب الاستثمارات مع الأخذ بعين الاعتبار لما يجد في البلدان المنافسة
- 12) صورة الجهة